خلال لقائه نائب رئيس "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"

الحجرف: «هيئة الاستثمار» أقدم صندوق استثماري سيادي في العالم

ضمن مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي 2018 في جزيرة بالي الإندونيسية، التقى وزير المالية د.نايف الحجرف بالوفد الرئاسي لـ «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» وهو ثالث أكبر بنك تنموي بالعالم، ودولة الكويت من الأعضاء المؤسسين فيه بموجب توقيعها لمذكرة التفاهم في عام 2014 وموافقة مجلس الأمة في 25 يونيو 2018 على مشروع قانون مساهمة الكويت في البنك. وقد شارك في الاجتماع كل من نائب المدير العام لشؤون العمليات في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان الغانم والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار فاروق بستكي ومدير قطاع التخطيط أحمد بستكي بينما ترأس وفد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية نائب الرئيس السير داني ألكسندر وضم كل من مستشار الرئيس زو يونغ وقيادات أخرى من البنك. وقال وزير المالية د.نايف الحجرف خلال الاجتماع: نطمح إلى المساهمة في تطور وتوسع البنك في المجالات التنموية، ومنها نقل خبرة «الهيئة العامة للاستثمار» و«الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» في مجالات الاستثمارات التنموية. فالهيئة هي أقدم صندوق استثماري سيادي في العالم أنشئ في عام 1953، والصندوق من أعرق المؤسسات المالية التنموية في العالم وتأسس في 1962، واليوم كلاهما لديه خبرة ميدانية في دول مختلفة، بالإضافة إلى قدرتهم الكبيرة والفعالة بالمساهمة في نمو وتطوير البنك الآسيوي.

د.نايف الحجرف وفاروق بستكي خلال اللقاء

الحجرف وبستكي خلال اللقاء مع وفد «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»

الكويت تطمح في مساهمة وتطور وتوسع البنك بالمجالات التنموية

وتأتي عضوية الكويت ومساهمتها في الوقت الذي تحرص فيه البلاد على اهتمامها بتعزيز العلاقات الكويتية ـ الصينية كون الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، لاسيما بعد الزيارة التاريخية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى الصين خلال شهر يوليو 2018، والتنسيق الوثيق الذي يتم بين البلدين بشأن مبادرة «الحزام والطريق» والتي تهدف إلى تطوير وإنشاء طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط الصين بأكثر من 60 بلدا برا وبحرا ومن ضمنها الكويت. يذكر أن البنك قد تأسس في عام 2014، بعدد أعضاء يبلغ 87 دولة من جميع أنحاء العالم، وبرأسمال مصرح بقيمة 100 مليار دولار من خلال الاستثمار في البنية التحتية المستدامة والقطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الطاقة، النقل والاتصالات، التنمية العمرانية والخدمات اللوجستية للدول الآسيوية، وإن انضمام الكويت لهذه المؤسسة العالمية من شأنه أن يسهم في تفعيل بعض البروتوكولات واتفاقيات التعاون المشترك في المجال الاستثماري بين الكويت والصين والدول الأعضاء بشكل عام.

توقيع محضر اللجنة المشتركة الكويتية ـ السريلانكية للتعاون التجاري

الروضان: اتخذنا خطوات مهمة وملموسة لتنويع مصادر الدخل

كونا: قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان: ان الكويت اتخذت خطوات مهمة وملموسة لتنويع مصادر الدخل عبر خطة إصلاح اقتصادي شاملة تركز على زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

جاء ذلك في كلمة للوزير الروضان على هامش توقيعه محضر اللجنة المشتركة الكويتية ـ السريلانكية للتعاون التجاري والفني الثاني التي تستضيفها البلاد امس الخميس.

ونوه الروضان بتوجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، المعنية بالتركيز على التنمية الاقتصادية لإيجاد بدائل لمصادر الدخل وتوفير فرص عمل للشباب وفق رؤية (كويت جديدة 2035).

وأكد حرص هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية على تطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن تحسين بيئة الأعمال وخلق مناخ استثماري مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

خطة إصلاح اقتصادي تركز على زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد

وفيما يتعلق بأعمال اللجنة أفاد بأن «العلاقات الكويتية ـ السريلانكية جيدة ونطمح إلى فتح آفاق جديدة من التعاون المشترك»، لافتا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2017 بلغ نحو 65 مليون دولار.

من جانبه، قال وزير التجارة والصناعة السيريلانكي ريشاد باتيودين في كلمة مماثلة إن اجتماع اللجنة يأتي بعد «انقطاع دام 21 عاما عن اجتماعها الأول رغم العمل المتواصل من الجانبين لتعزيز التبادل التجاري».

خالد الروضان مع نظيره السريلانكي ريشاد باتيودين أثناء توقيع المحضر

خلال حلقة نقاشية أقامها على مسرح هيئة الصناعة

«التجارة» تناقش مع أصحاب الاختصاص قرار «دمغ المعادن الثمينة»

طارق عرابي

أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، ان القرار الوزاري بشأن إعادة تنظيم إجراءات دمغ المعادن الثمينة المستوردة يحقق هدفين، هما حماية المستهلك، وأيضا تسهيل الإجراءات أمام تجار الذهب والمجوهرات.

ولفت الروضان في كلمته التي ألقاها خلال حلقة نقاشية أقامها على مسرح هيئة الصناعة، إلى أن القرار أخذ وقته في الدراسة، وأن الوزارة كعهدها دائما بالرجوع لأصحاب الشأن والمعنيين قبل إقرار أي لائحة أو قرار تناقشه معكم، مبينا في الوقت ذاته أن القرار ليس قرآنا، بل يمكن تعديله وتطويره بعد ممارسات عدة. بدوره، قال وكيل وزارة التجارة والصناعة خالد الفاضل، إن القرار يأتي كجزء من تحقيق الرؤية السامية للتحول نحو مركز مالي وتجاري، وجزء من خطة التنمية 2035، خصوصا ان الكويت كانت الأساس في دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط، كونها البؤرة التجارية الأساسية في تبادل الذهب والمعادن الثمينة. وأضاف: «لابد أن يكون هناك تسهيل في الإجراءات ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التسهيل لابد أن يحمي السوق وتجاره من الدخلاء على هذا المجال». وقال ان الهدف من اللقاء هو الاستماع إلى الآراء من أهل المجال، إذ خرجت مسودة القرار من رحم الوزارة التي دأبت على مراجعة الأمور مع أصحاب المجال لتحقيق الأفضل للسوق. من جانبه، قال الوكيل المساعد في وزارة التجارة والصناعة، محمد مخلف العنزي، إن أهمية القرار الوزاري تكمن في تنظيم سوق المعادن الثمينة وفقا لضوابط قانونية من شأنها منع أي شخص أو جهة تجاوزت القانون سواء داخل أو خارج الكويت من التعامل في سلع سوق المعادن الثمينة الكويتي. ولفت إلى أن القرار سيدفع نحو زيادة الواردات من المعادن الثمينة وهو ما يرفع إيرادات الدولة، خصوصا اننا نعاني من تأخر إجراءات الفحص والدمغ.

وذكر ان القرار يرتكز على وجود عدد من القوانين المتقدمة التي تعمل بها الوزارة ومنها قانون العلامات التجارية، في سبيل تيسير وتسهيل ممارسة التجارة في المعادن الثمينة. وأوضح ان القرار يدعم عمليات الاستيراد وإعادة التصدير من دون التغيير فيها عكس ما كان يحدث سابقا، حيث كانت تدمغ بشعار الكويت وبالتالي كانت بعض الدول ترفض استيرادها لوجود شعار إضافي دون شعار الدولة.

وأشار إلى أن القرار من شأنه تخفيض فترة انتظار الإفراج عن الواردات من المعادن الثمينة من شهر إلى 3 ساعات بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك.

وأكد ان القرار يدعم الصناعات المحلية، من خلال إعادة تصديرها للخارج، وأنه لأول مرة في الوزارة يتم إصدار قرار وزاري باللغتين العربية والإنجليزية مراعاة لتجار الذهب الأجانب، وتوزيعه على الملاحق التجارية، وسمح بتسليم الملاحظات في شأن القرار باللغة الإنجليزية وتقديمها للوزارة.

من جهته، قال المستشار الإعلامي لاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات، رجب حامد، إن الاتحاد داعم لهذا القرار، مبينا ان المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه تجار الذهب سواء على مستوى الأشخاص أو الشركات المحلية والدولية داخل البلاد كانت تكمن في تأخير دمغ الذهب لدى وزارة التجارة والصناعة.

واعتبر حامد القرار الجديد الذي أصدره وزير التجارة والصناعة خالد الروضان «إيجابيا»، حيث يقضي إلى سرعة الدمغ الذهب خلال اليوم نفسه، موضحا ان العملية كانت تصل خلال السنوات الماضية ما يقارب الشهر.

نص القرار الوزاري
على موقع «الأنباء» الإلكتروني

«كافكو» تتسلم شهادة تجديد وتحديث نظام إدارة الجودة

احتفلت الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود ـ كافكو بتسلمها شهادة تجديد وتحديث نظام إدارة الجودة المتوافق مع مواصفات الآيزو 9001/ 2015 وكذلك شهادة تحديث نظام الإدارة البيئية المتوافق مع الآيزو 14001/ 2015 بما يتلاءم مع منهجية العمل في الشركة من خلال تزويدها بكل الوثائق الخاصة بهذه المواصفات والتدريب عليها والعمل بها ضمن نظام إداري ذكي ومتطور يلبي احتياجات الشركة ويوائم أفضل الممارسات والمعايير العالمية، كما يعد تنفيذ هذه الأنظمة دليلا على التزام كافكو المتواصل باستراتيجيتنا الشاملة للنمو.

وقد قام المدير العام في «كافكو» عبدالله الدعيجاني ورئيس فريق الجودة وتقنية المعلومات جمال الدريس في الشركة باستلام الشهادات من قبل الرئيس التنفيذي من شركة الخبرات الدولية للاستشارات توفيق سوقيه.

وبهذه المناسبة بارك الدعيجاني لجميع العاملين هذا الإنجاز والذي يصب في مصلحة العمل.

عبدالله الدعيجاني متسلما شهادة تجديد وتحديث نظام إدارة الجودة

أحد أبرز المشاريع الوطنية التابعة للديوان الأميري

«الوطني» شريك ملتقى «كفو» الشبابي الثاني

قدم بنك الكويت الوطني شراكته لملتقى «كفو» السنوي الثاني التابع للديوان الأميري، والذي أقيم الثلاثاء الماضي في مركز جابر الأحمد الثقافي لتسليط الضوء على الكفاءات الشبابية وإنجازاتهم وإشراكهم في عملية التنمية.

وشارك فريق مجموعة الخدمات المصرفية للأعمال من بنك الكويت الوطني في الملتقى، حيث استعرض السبل المصرفية الداعمة لمشاريع الشباب وكيفية تسهيل أعمالهم وتهيئة انطلاقها من خلال قنوات خدماتية منظمة ومتطورة. كما بحث سبل وفرص تمكين الأعمال الشبابية والتعاون فيما بينهم كشباب وأصحاب الأعمال بما في ذلك نقل المعرفة التي تساهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة. وقال المدير التنفيذي لإدارة التواصل والعلاقات العامة عبدالمحسن الرشيد «إن مشاركة بنك الكويت الوطني في هذا الملتقى بالتعاون مع الديوان الأميري تأتي تجسيدا لرؤية البنك وحرصه على أن يكون شريكا فعالا في التنمية المستدامة وهو ما يعكس أيضا الرؤية السامية في أن شبابنا مبدع وشريك في التنمية المستدامة».

وأشاد الرشيد بالملتقى الذي يشهد إطلاق تطبيق كفو لتطوير شبكة البيانات بين الشباب المبدع وبين الجهات الخاصة والحكومية للتواصل فيما بينها، كخطوة عملية للاستفادة من الثروة البشرية ورسالة وطنية واضحة لتشجيع الشباب على التعاون وليكونوا شركاء أساسيين في عملية التطوير والتقدم. ويحافظ بنك الكويت الوطني على موقعه كأكبر المساهمين في خدمة المجتمع الكويتي، ويحرص على مواصلة نهجه وثقافته المتأصلة في المسؤولية الاجتماعية، ليضيف إلى سجله الحافل في هذا المجال المزيد من المساهمات والإنجازات. كما يأخذ بنك الكويت الوطني على عاتقه تكريس ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال التزامه بإطلاق البرامج والمبادرات الضخمة في عدة مجالات وفي مقدمتها التعليم والصحة والتوظيف والتدريب ودعم الكوادر الوطنية، إلى جانب برامج الرعاية والدعم الاجتماعي والمبادرات الرياضية والنشاطات البيئية.

وتجدر الإشارة إلى أن الملتقى أحد المشاريع الشبابية التي يتبناها الديوان الأميري لتحقيق رؤية سمو أمير البلاد للاهتمام بالشباب وإشراكهم في قيادة التنمية، وهو يستهدف التعرف على الكفاءات الشبابية الوطنية وبناء جسور التعارف بينهم. ويتميز المشروع بانفتاحه على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخلق بيئة تواصل وتعارف بين الشباب الكويتي في التخصصات المختلفة وتطوير الاهتمامات المتنوعة لهم من خلال المنتديات المتخصصة.

المستشار في الديوان الأميري ورئيس اللجنة الإشرافية العليا للمشروع د.يوسف الإبراهيم مكرما بنك الكويت الوطني

الرشيد: "الوطني" حريص على دعم الرؤية السامية في تمكين الشباب

بورصات أوروبا وآسيا تسجل أسوأ تراجع

جلسة دامية للأسهم العالمية وترامب يتهم الفيدرالي بالجنون

وكالات: سجلت بورصات أوروبا وآسيا أمس تراجعا كبيرا بعد أسوأ جلسة تداول شهدتها وول ستريت منذ فبراير الماضي على خلفية التوتر الاقتصادي العالمي المتزايد بما يشمل المخاوف حول رفع الفوائد الأميركية والخلافات التجارية. ومع رفع الفوائد الذي دفع بالمستثمرين الى إعادة النظر في توقعات النمو الأميركي، حمل الرئيس الأميركي دونالد ترامب المسؤولية لسياسات الاحتياطي الفدرالي الأميركي، معتبرا انه «أصابه الجنون» في المساهمة في بلبلة الأسواق المالية. وبعد تراجع كبير بنسبة تتراوح بين 4 و6٪ في أبرز البورصات الآسيوية، تمكنت أسواق المال الأوروبية من ضبط خسائرها، حيث تراجعت بورصة لندن 1,8٪ في التداولات الصباحية. وهبط سعر الدولار أمام اليورو والين فيما تراجع سعر برميل نفط برنت مرجعية بحر الشمال بدولارين تقريبا. ولفت ريتشارد هانتر المسؤول في «انتراكتيف انفستور» الى أن «ضعف وول ستريت تسبب بانسحاب التراجع على بورصات اخرى، حيث هبطت الأسواق الآسيوية بشكل كبير فيما تحاول البورصات الأوروبية لجم الوضع». وأضاف: «في غياب سبب مباشر، يحاول المستثمرون تجاوز القلق المتعلق بالتوتر التجاري والأثر على النمو العالمي ورفع نسب الفوائد في الولايات المتحدة». ودافعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الخميس عن رفع الفوائد في رسالة غير مباشرة موجهة الى ترامب. وقالت لاغارد إن قرارات البنوك المركزية برفع الفوائد مثل ذلك الذي اتخذه الاحتياطي الفيدرالي الأميركي مبررة على ضوء الأسس الاقتصادية.

والخسائر الأكبر في آسيا سجلت الخميس في شنغهاي وتايبه اللتين أغلقتا على 5,2 و6,3٪ على التوالي.

ووصلت أسواق المال الصينية الى أدنى مستوياتها منذ 4 سنوات. وكتبت شركة «غوانغزو وانلونغ سيكيوريتيز» في مذكرة «الى جانب نسب الفوائد، ان الخلاف التجاري الصيني ـ الأميركي هو المسؤول عن تقلبات السوق في أكتوبر لأن الناس خائفون من أن يتطور الخلاف الى مواجهة سياسية». وجاء هبوط البورصات بعد تراجع بورصة وول ستريت في نيويورك الأربعاء الماضي، حيث هبط مؤشر داو جونز بنحو 830 نقطة في أكبر تراجع منذ فبراير بعد انتقادات ترامب الأخيرة للاحتياطي الفيدرالي.

وعلق ميلان كوتكوفيتس المحلل لدى «اكسي تريدر» ان «تراجع وول ستريت يضع بورصات العالم بأسره تحت الضغط». وقال ترامب للصحافيين عند وصوله الى تجمع انتخابي تمهيدا لانتخابات منتصف الولاية «أعتقد أن الاحتياطي الفيدرالي يرتكب خطأ». في هذا الوقت، تحاول الأسواق الأوروبية ضبط خسائرها وقد تأثرت أيضا بالخلافات بين المفوضية الأوروبية وروما حول الموازنة الإيطالية التي أثارت مخاوف حول استقرار منطقة اليورو.

وترى المفوضية الأوروبية، التي ستدرس مشروع الموازنة الإيطالية اعتبارا من 15 أكتوبر أن تلك الموازنة «تبدو مخالفة» للقواعد الأوروبية.

وما يزيد من حدة التوتر أيضا في الأسواق، مفاوضات بريكست التي تراوح مكانها بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا. وقال باني لام رئيس قسم الأبحاث في «سي اي بي انترناشيونال» «إنها مجرد بداية». وحاول وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين من بالي حيث يشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدئة الأمور، قائلا: «لا أعتقد انه كانت هناك أخبار من الاحتياطي الفيدرالي اليوم لم تكن معروفة مسبقا.. الأسواق تتقلب».